مفهوم فلسفة الاقتصاد في الإسلام

د. سمية الطيب الطاهر عمران
كلية الآداب بالزاوية –جلمعة الزاوية

المقدمـة:

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الإسلامي يقوم علي أسس ثابتة من كتاب الله وسنة رسوله صل الله عليه وسلم وعمل السلف الصالح و تلك مبادئ راسخة لا تتغير ولا تتبدل، وكل ما يطرأ من العلاقات المالية لم تكن معروفة في عهد السلف، يجب أن تخضع لتلك الأسس، وتتفق مع روح التشريع الإسلامي .

فالاقتصاد الإسلامي ليس أحكام شرعية تولد لنا مجموعة مواقف إسلامية من المشاكل الاقتصادية المعاصرة ؛ وإنما هو جزء لا يتجزأ من نظرية إسلامية متكاملة تنبثق من تصور اعتقادي محدود المعالم والأهداف ومن خلال ذلك التصور تتولد النظرية الإسلامية في مجالاتها التصورية الفكرية ،وفي مجالاتها التطبيقية العلمية، سواء في مجال التنظيم الاجتماعي، او السياسي، أو الاقتصادي

كما يمتاز الاقتصاد الإسلامي بأنه جزء لا يتجزأ من الدين وله طابعه وأهدافه السامية، فأي نشاط اقتصادي يخضع للقيم والمثل يكون شغله الشاغل، القضاء علي الاحتكار، والاستغلال، والغش، والخداع . ويدعم النشاط الذي يسعي إلى العمل والنظام، والإنتاج والعيش في عزة وكرامة، ولا يكون ذلك إلا في ظل التكامل الاجتماعي الإسلامي، وفيه هذا المقام نحاول اكتشاف النظرية الاقتصادية في الإسلام بمفهومها الفلسفي، والعقائدي وامتدادها التكاملي والشمولي، نحو الإنسان والمجتمع، والبحث في هذا المجال لا يكون مقصور علي رجال الاقتصاد فقط، وأنما يختص به الفكر الإسلامي وهذا ما سوف نتناوله في بحثنا هذا علي الصعيد الفلسفي، وخاصة إننا بحاجة ماسة إلى قيام فلسفة اقتصادية تعتمد علي مصدرية الأحكام في الفكر الإسلامي، ولأن مثل هذه المصدرية تختلف عن

مصدرية الفكر الوضعي، فالمرجعية الأساسية للفكر الإسلامي بطبيعة الحال العقيدة الإسلامية، ولا يمكن لمن يؤمن بهذه العقيدة أن يتردد في قبول ما جاءت به هذه العقيدة من حيث الإيمان بالله والإيمان بكل ما جاء من عنده سبحانه وتعالى .

وهنا يكمن البعد الفلسفي والبعد الديني لموضوعنا و الذي سوف يتضح من خلال دراستنا لهذا الموضوع دراسة تحليلية مقارنة ،الهدف من ذلك هو دراسة الفكر الاقتصادي كفلسفة للمجتمع الإسلامي وللإبراز مواضع الاختلاف والاتفاق في بعض المواضيع المطروحة في هذا البحث ولكي نستطيع خلق فلسفة اقتصاد تخدم الفكر الاقتصادي الإسلامي في كل آلياته .

ولقد قام علماء وفقهاء وباحثون مسلمون أجلاء أكفاء بتقليب المسألة الاقتصادية على مختلف وجوهها، وتحليل كل ما يتصل بها، مستخدمين في ذلك أدوات البحث العلمي وطريقه المتنوعة، مع الالتزام بالنص الديني الصريح واستجلاء أي لبس أو غموض قد ينشأ في المطابقة بين الواقع المتعين وبين الفكرة الكلية التي حدَّدها هذا النص، وكانوا في ذلك يقدَّمون لنا خلاصة جهودهم، وهذا كل ما نرجوه من ذلك أن نتطلع إلى تعميم الفائدة المرجوة، عبر الضوء علي بعض الموضوعات التي تتضمن المسألة الاقتصادية في منظور إسلامي فلسفي .

عاين الإسلام مختلف المسائل والمشكلات الخاصة بالفرد والمجتمع، ووضع الأطر العامة، وغالبا التفصيلية لمعالجتها، وفق منهجية علمية شاملة يجد الإنسان فيها ضالته، ويسمو عبرها بحياته إذا هو عمد إلى الاخذ بها وتطبيقها على النحو الذي حّدده الشرع الإسلامي. يتمثل في سيادة العدالة الاجتماعية والمساواة وتحقيق تكافؤ الفرص والوصول إلى سعادة الفرد والمجتمع وتجنيبهما كافة الامراض التي تعصف بكيانهما وتنقذهما من التردي والانحطاط الروحي والمادي. من هنا كانت أهمية الدراسة تكمن في. هل يوجد في الفكر العربي الإسلامي فلسفة اقتصاد؟

من خلال هذا العرض برزت عندنا أهداف هذه الدراسة والتي تبلورت في عدة تساؤلات.

هل يوجد في الإسلام ضوابط أخلاقية ومادية التي من شأنها أن تساعد الإنسان على تخطي العقبات التي تعترض سبيله لدي تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي.

وسوف نتعرض من خلال هذه الدراسة على التالي:

اولا: تعريف الاقتصاد الإسلامي.

ثانيا: سمات النظام الاقتصادي الإسلامي.

ثالثا: أسس النظرية الاقتصادية في الإسلامي .

رابعا: النظام الاقتصادي والتكامل الاجتماعي في الإيلام .

اولا: تعريف الاقتصاد الإسلامي.

الاقتصاد هو علم العلوم الاجتماعية الذي يدرس السلوك البشري والرفاهية كعلاقة بين المقاصد والأهداف التي لها استعمالات بديلة، وبين الموارد المتاحة المحدودة والنادرة.

ومصطلح (اقتصاد) لغوياً. يعني التوسط بين الإسراف والتقتير، والقصُد: الاعتماد والاتجاه وإتيان الشيء والقصدُ بين الإسراف والتقتير أي هو الوسط بين الطرفين، فهو خلاف الإفراط . والقصدُ في المعيشة: أن لا يُسرف ولا يُقترَّ . يقال: فلان مقتصد في النفقة، وقد اقتصد فلان في أمره أي استقام .وكل هذا من المجاز[3] وتعددت التعاريف لمصطلح (اقتصاد) إلا أن التعريف الأعم والأشمل لخصائص الاقتصاد الحديث المعاصر هو[ليونيل روبنز] في مقالة نشرها عام 1932م حيث يقول: "الاقتصاد هو علم يهتم بدراسة السلوك الإنسان كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات المتعددة"[4] وبذلك يكون للاقتصاد في اللغة عدة معان يتقارب بعضها من بعض هي: قصد الشيء وطلبه، والتوسط في طلبه وفعله، والرشد فيه وعدم مجاوزة الحدود.

مفهوم الاقتصاد شرعا:

وردت كلمة الاقتصاد في اكثر من موضع في القرآن الكريم وبذات المعاني اللغوية تقريبا، في قوله تعالي: ﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾[سورة لقمان : الآية 19] بمعن توسط فيه بين الإسراع والابطاء، وفي آية أخرة يشر القرآن الكريم إلى الاقتصاد في المعيشة، في قوله تعالي: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً ﴾[سورة التوبة : الآية 67] بمعني سفرا متوسطا بين القريب والبعيد[5] يدعو القرآن الكريم في

عديد من آياته الكريمة إلى التوسط والاعتدال حيث لا إفراط ولا تفريط. أي في اصطلاح فقهاء الشريعة الاسلامية، فهو عندهم مساو للمعني اللغوي تماما في كل مشتقاته من ناحية، ومن ناحية أخري يحمل عندهم علي النشاط البشري المادي والمعنوي في سبيل الحصول علي المال بطريقة اقتصادية شرعية لخدمة الفرد والجماعة علي حد سواء لتحقيق المقاصد الشرعية للمجتمع، وهي المقاصد الثلاثة: الكلية الضرورية والحاجيه والتحسينية. وبذلك يتحقق الاقتصاد ونظامه الشرعي في الاسلام بالإنفاق المالي في كل الوجوه المشروعة للإنتاج والاستهلاك الشرعي المؤيد بالنصوص الشرعية .

أصل كلمة اقتصاد :

هي كلمة يونانية ظهرت عام 400ق .م تقريبا والتي تعني فن إدارة البيت، ثم توسع الناس في مدلول البيت حتي اطلق علي جماعة التي تحكمها دولة واحدة، وعليه فلم يعد المقصود من كلمة اقتصاد المعني اللغوي وهو التوفير، ولامعني المال فحسب، وإنما المقصود المعني الاصطلاحي لمسمي معين وهو تدبير شؤون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده وإما بتوزيعه[6] ونظرا لما لكلمة اقتصاد ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة مادة أو مادي، فقد ذهب كثير من علماء الاقتصاد إلى إضفاء الصفة الاقتصادية علي كل ما يمت إلى الوقائع المادية[7].

ويخلص بعض الباحثين إلى تعريف علم الاقتصاد الإسلامي إلى أنه : ذلك العلم الذي يبحث في كيفية تنظيم النشاط الاقتصادي للأمة الإسلامية أفراداً وجماعة، واستخدام مواردها المختلفة التي أتاحها الله تعالي لمجتمعاتها، تحقيقا لأقصي إنتاج ممكن من المتاع الحلال لإشباع الحاجات الرشيدة لأفرادها حاضرا ومستقبلا، وإنفاقها فيما يرضي الله تعالي وعلي هدى الشريعة الإسلامية[8] بمعني أنه علم يعني بدراسة النشاط الاقتصادي (استهلاك، أنتاج، توزيع، تبادل) وما ينشأ عن هذا النشاط من ظواهر وعلامات، في ضوء أحكام المذاهب الاقتصادية في الإسلام ومنظومته القيمية[9].

ثانيا : سمات النظام الاقتصادي الإسلامي .

أن الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى ضبط وتنظيم شؤون الفرد والمجتمع تضمنت قواعد عامة وثابتة وحدودا ينبغي عدم تجاوزها، كما تضمنت منطلقات للاجتهاد القائم علي

العلم والموسوعية في الفهم والإدراك. وهكذا تصبح الشريعة الإسلامية الأساس الذي يتم وفقه تصريف الشؤون الاقتصادية والعامة في المجتمع المسلم، علي نحو غير معزول عن الشؤون الدينية، وإنما بشكل متداخل ومترابط معها. حيث يقول ابن القيم الجوزية: "إن الشريعة مبناها وأساسها علي الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد..."[10] تعد الشريعة في ضوء تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية، المحدِّد الأول لماهية النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي تتعّدد مكوناته وسماته، وتتنوع اهدافه وغاياته . ولعل أهم ما يتميز به هذا النظام عن غيره من النظم الاقتصادية الأخرى هو الغني في المضامين والثبات في المنطلقات والشمولية في الرؤى وكيف لا ؟ وهذا النظام جاء أساسا من قبل رب العالمين سبحانه، الذي بيده مقادير الأمور ويعلم ما ينفع العبد أو ما يضره والذي كرم الإنسان بالعقل ليسخره في البحث عن السبل التي تتيح للإنسان القيام بواجباته تجاه الخالق سبحانه وتعالي وتجاه نفسه والأخرين، علي أرضية التكامل مع نيل ثمرة العبادة والجهاد [11] .

ومن أهم تلك السمات .

1-إنه اقتصاد مختلط تتعايش فيه أشكال الملكية الخاصة والعامة، توفر الاولي وسائل إشباع الحاجات الخاصة، كما تشحذ الحافز الفردي للنشاط الاقتصادي، وتوفر الملكية العامة . صور الاستخلاف الاجتماعي، وسائل إشباع الحاجات العامة والشروط المادية الازمة لإنتاج العرض العام .

2-هو اقتصاد يؤكد الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ؛ فلا اكتناز للنقد ولا احتجاز للأرض ولا احتكار للعرض ولا استئثار بالموارد ولا ضر ولا ضرار وهذا من خلال التكامل الاجتماعي ويعتمد ايضا علي الزكاة والصدقات والانفاق الواجب [12]

3- إنه اقتصاد تتعاش فيه أسس حقوقية مختلفة تري اعتباري العمارة والعدالة، فالعمل والملكية والحاجة، كلها أسس معتمدة في النظام التوزيع الإسلامي وبترتيب غائي يحقق مقاصده، فالعمل الاقتصادي يعتمد اساسا حقوقيا يحكم مرحلة التوزيع الابتدائي، والعمل والملكية المكتسبة بطريق مشروع والمدارة بطريق مشروع يحكمان مرحلة التوزيع الوظيفي، بينما تحكم الحاجة مرحلة إعادة التوزيع .

4- الاقتصاد الإسلامي اقتصاد يحقق تخصيصا كفؤا للموارد بسبب عدالة نظامه التوزيعي، وهو في ذلك يخالف جميع النظم والمذاهب الاقتصادية وبطريقة تتّم عن الانسجام مع الحقائق العلمية .

5-يتصف النظام الاقتصادي في الإسلام بصفتين رئيستين، هما الواقعية والأخلاقية في الغايات والوسائل[13]. الواقعية تتضمن مختلف المعطيات حول الإنسان بمحيطه الاجتماعي وبيئة الطبيعية وبنيته النفسية، كما تتضمن تحديدا المنشودة المنسجمة مع الطبيعة الإنسانية، وربط هذا التحديد بالعمل علي تحقيق الغايات واقعيا ماديا، دون الاكتفاء بالنصح والتوجيه والإرشاد .أما الأخلاقية في النظام الاقتصادي الإسلامي فتتضح من حقيقة أن الغايات تعبر عن قيم عملية ضرورة التحقيق من ناحية خلقية، كما تتضح عبر الاهتمام بالجانب الموضوعي غير المجرد عن العامل النفسي والعامل الخلقي. وهذا ما يفسر لماذا جعل الإسلام من الفرائض المالية جزءا من العبادات التي تنبع من دافع نفسي يطلب بها المسلم رضا الله تعالي. ومن هنا يمكن أن نفهم ولو جزئيا لماذا اهتم الإسلام بالعامل النفسي ؟ وحرص علي تكوين الإنسان روحيا وفكريا طبقا لغاياته ومفاهيمه باعتبار أن للعامل الذاتي أثره الكبير في تكوين شخصية الفرد وتحديد محتواه الروحي.

6-إنه اقتصاد يشترك فيه التوجيه الأخلاقي مع الضوابط الموضوعية في صياغة السلوك الاقتصادي، فالفرد تلزمه الدولة موضوعيا بالسلوك المرضي، لكنه مندوب لذلك ومأجور عليه من خلال منظمه القيم التي يؤمن بها . لذلك فان الإسلام في نظامه الاقتصادي لا يكتفى بتنظيم الوجه الخارجي للمجتمع، بل ينفذ إلى أعماقه الروحية والفكرية، ليوفق بين المحتوي الداخلي وبين ما يرسمه من مخطط اقتصادي واجتماعي للمجتمع ككل. [14].

7-الاقتصاد الإسلامي ينجم عنه تركيب اجتماعي متجانس، بسبب ضوابط الإسلام التي تحكم توزيع الثروة، وتحكم توزيع القوة السياسية في المجتمع المسلم، وفي ظل المعيارية الجديدة للمكانة الاجتماعية .فوضع ضوابط وحدود لنشاط بما يكفل تحقيق المصلحة العامة، وفي الوقت ذاته يفتح المجال واسعا للعمل واكتساب الثروة بالطرق الشرعية التي تهدف إلى مصلحة الفرد والجماعة علي حد سواء، ويحافظ علي الملكية الخاصة وينظم اكتسابها

وتوريثها، مع بيان حرية التصرف فيها، وفقا للأصول الشرعية التي تكفل استثمارها واذخارها واستهلاكها في المجالات المختلفة [15].

ثالثا: أسس النظرية الاقتصادية في الإسلام.

يعتبر الاقتصاد الركن الرئيسي في تطور الأمم وعمارة الارض؛ لذا اعتنى الإسلام – القرآن الكريم –بوضع أسسا تضبط عمله بما يحقق للفرد سد حاجاته، ويحفظ أمن المجتمع ويحقق الاستقرار، لأن العلاقة بين الاقتصاد والأمن علاقة متلازمة لقوله تعالي:﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴾[سورة قريش: الآية 4] هذه الأسس لا تتناول التصرف المادي او الاقتصادي، وأنما تتناول العوامل المؤثرة في ذلك التصرف والمبادئ الكلية التي تحكم ما يصدر عن الفرد من تصرفات، ذات آثار علي المجتمع .

وهناك عوامل ثلاثة تحكم النظرية الإسلامية في الاقتصاد:

أولها: العامل الاعتقادي الذي يؤثر في نفسية الفرد وسلوكه.

ثانيها: العامل الأخلاقي الذي تدعم ذلك السلوك عن طريق الذات الإنسانية بالضوابط الوحدانية ذات الامتداد الرقابي على سلوكية الفرد.

ثالثها: الأساس التشريعي الذي يحكم التصرف السلوكي للفرد في علاقته مع المجتمع، وإذا كان البعض يتصور أن هذه الأسس ليست ضرورية كلها فمن المؤكد أن واحدة منها لا تغني عن الأخرى

امتدادا وعمقا، فالأساس التشريعي يحكم السلوك الظاهر للفرد من حيث علاقته بالمجتمع، ويعطيه الإلزام في الوقت الذي نجد أن الأساس الأخلاقي يدعم الجانب التشريعي ويحكم البواعث والغايات مما لا يمكن للتشريع أن يصل إليه.

الأساس الأول: العامل الاعتقادي .

لا يمكن دراسة أي جانب من جوانب النظرية الإسلامية دون أن يحدد الأساس الاعتقادي لهذه النظرية، وأساس العقيدة الإسلامية نجده في المصدر الأساسي لكل جوانب الفكر الإسلامي وهو القرآن الكريم. للعقيدة دور بارز في حياة الإنسان، فهي التي تؤثر في التصور الفكري له وهي التي تحدد له القيم الأخلاقية والاجتماعية، لأن العقيدة تتحكم في الغرائز وتوجه الطبائع لتكون منسجمة مع التعاليم المستمدة من العقيدة[16]. وإذا كانت العقائد

مؤثرة في الشخصية الإنسانية فأن من المؤكد أن العقيدة الدينية هي اكثر العقائد تأثيرا في الإنسان، وكلما كانت العقيدة أكثر عمقا في الذات الإنسانية اشتد أثرها علي الفرد حتي يصبح هذا الفرد معبرا من خلال فكره وسلوكه عن القيم الدينية والأخلاقية التي تدعو إليها العقيدة [17] .

ويعتبر الإسلام من أكثر العقائد الدينية والوضعية تأثيرا في ذات الإنسان، لأنه يمثل العقيدة التي تجمع بين الجانب الروحي والمادي، والعقلي والوجداني. فالإسلام في تعاليمه لا يدعو إلى الالتزام بالجانب الروحي والأخلاقي والوجداني، وأنما نجده يوازن بين هذه الجوانب لكي يكون أثره أكثر إيجابية، وأكثر شمولا لحاجات الإنسان .

والجانب الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلوك الفردي، ولهذا فإن من الضروري أن تربط بين هذا السلوك وبين النظرية الاقتصادية، وبخاصة إذا عرفنا أن العامل النفسي يلعب دورا بارزا في الانتاج والاستهلاك والانفاق . حيث ان الانفاق واجب إسلامي لتحقيق التوازن ولامتصاص الأحقاد الطبقية .

والاستهلاك يجب أن يخضع لقاعدة الاعتدال من حيث تحريم التبذير والإسراف والبخل والتقتير[18]. ولقوله تعالي:﴿ وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ [سورة النور: الاية 33] وايضا في قوله تعالي:﴿ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً ﴾ [سورة الاسراء: الاية 27] يرسم لنا القرآن الكريم النهج الإسلامي في مجال النظرة إلى الحياة والمال والمتعة والاستهلاك والانفاق ،والمسلم الحق هو الذي يلتزم بهذه التوجيهات في مجال حياته المعاشية، وهذه النظرة تختلف علي وجه التأكيد عن نظرة الفكر الرأسمالي او الفكر الشيوعي للحياة والمال، وإذا كان الاختلاف واضحا ومؤكدا فان من العبث انكار اثره في مجال وضع النظرية ا لإسلامية في الاقتصاد .

الاساس الثاني : العامل الأخلاقي .

النظرية الإسلامية في الاقتصاد لا تنفصل عن الجانب الاخلاقي سواء من حيث الوسائل والنظريات أو من حيث المقاصد والاهداف، ولهذا فان تدعيم المبادئ الاخلاقية يعتبر من اهم المقاصد الشرعية المعترف بها . ومن هنا فان التشريع الإسلامي يختلف عن التشريعات الوضعية في أنه لا يفصل بين القاعدة الأخلاقية مدعمة للقاعدة التشريعية، ولهذا

فان الفرد الذي يستطيع ان يتخلص من رقابة القانون عليه لا يستطيع ان يتخلص من رقابة القواعد الاخلاقية[19]. التي يدعمها الضمير الديني الذي ينبع من الذات الانسانية التي تنميها العقيدة وتغذيها العبادة. وهناك فرق كبير بين القاعدة القانونية والقاعدة الاخلاقية من نواح مختلفة أهمها : ان القاعدة القانونية تنظم السلوك الخارجي للإنسان، ولا تدخل إلى الاعماق ألا قليلا، وترتب الجزاء القاهر علي من يخالف هذه القاعدة، في حين ان القواعد الاخلاقية تنظر إلى الباعث علي الفعل وتدرس الدافع والغاية، ثم تحكم علي التصرف من خلال تلك البواعث، فالتبرع قد يكون متفقا مع مقتضي المبادئ الاخلاقية اذا كان القصد منه الاعانة علي الخير، وقد يتناقض مع المبادئ الاخلاقية أذا كان يهدف إلى التباهي والتفاخر أو اذا كان يهدف لمصالح أخري منظورة [20] .

ومما لاشك فيه أن الجانب الاخلاقي الذي يؤكد عليه القرآن الكريم والسنة النبوية في مواطن كثيرة، وبقدر كبير من العناية والاهتمام يمثل اساس هاما من الأسس التي تقوم عليها النظرية الاسلامية عامة والجانب الاقتصادي بشكل خاص. والنظرية التي تعتمد علي اساس اخلاقي توفر فرصا للسعادة الانسانية لا توفرها النظريات التي تقوم علي التنافس القهري الذي تقوم عليه النظرية الفردية، او الحقد الطبقي الذي تقوم عليه النظرية الماركسية. بينما الاسلام لا يحرص علي ان يقيم نظريته الاسلامية علي اساس التنافس الاناني والحقد الطبقي، لان مثل هذا التوجيه يقود المجتمع إلى حتفه، لأنه يضرم النار المتأججة في النفوس، فتتفاعل الاحقاد، ويتنابذ الناس بالألقاب، حتي ينصرف المجتمع عن التنموية الجادة، ولا يكتفي الاسلام بالتوجيه الاخلاقي، وانما يجعل الاخلاق أداة لدعم الرقابة الذاتية علي السلوك الفردي، لكي يتعاون التشريع والاخلاق في تحقيق الاهداف المرجوة .

الاساس الثالث: العامل التشريعي.

تختلف المصادر التشريعية للنظرية الاسلامية في الاقتصاد عن مصادر النظريات الاقتصادية المعاصرة، مما يعطي للنظرية الاسلامية تميزا خاصا من حيث المصادر الأساسية والمصادر التفسيرية .ومن النتائج المترتبة علي هذا الاختلاف في المصادر التشريعية، ان النظرية الاسلامية تتمتع بخصائص متميزة تتمثل في صفة الثبات والاستمرار والعموم فضلا عن الاهداف الانسانية لهذه النظرية[21]. وقد يتصور البعض ان الثبات

والاستمرار في الأسس التشريعية للنظرية الاسلامية قد يضفي عليها طابع الجمود وعدم القابلية للنماء والتجديد، وهذا تصور ناتج من عدم التفريق بين انواع المصادر الاسلامية وطبائعها، فالثبات في الاساس التشريعي للنظرية الاسلامية يشمل الكلية والقواعد التي لا تقبل التغير باختلاف الزمن[22] اما القضايا التي تخضع لعوامل الزمن فان المصادر النقلية قد رسمت الخطوط الرئيسية لها، وتركت للمصادر العقلية دور الاجتهاد العقلي المتجدد، ولئلا ينحرف المجتهد عن المنهج الاستدلالي السليم فقد أخضعت عملية الاجتهاد لضوابط وشرائط تكفل عدم الانحراف والتقليل من الاخطاء. ومن المصادر المعتمدة للنظرية الاسلامية ما يلي:

اولا : المصدر الاول القرآن الكريم :

يمثل المصدر القرآني المصدر الرئيسي للنظرية الاسلامية وهو المصدر الالهي الذي يتميز بصفة الثبات والاستمرار، حيث تعتمد النظرية الاسلامية في جوانبها المختلفة علي التوجيه القرآني، سواء في المجال الاعتقادي أو في المجال الاخلاقي أو المجال التشريعي، فقد جاءت آيات القرآن الكريم شاملة لكل ما يتعلق بحياة المسلم، موجهة له الوجهة السليمة التي تسمو به عن مجرد النظرية المادية التي قد لا تشبع كل تطلعاته الوجدانية، ولم يقتصر القرآن الكريم في توجيهه علي الجانب الروحي والوجداني، وانما اعطي اهتمامه البالغ للجانب العقلاني والحياتي من حياة الناس، وقد جاءت توجيهات القرآن محققة التوازن بين الجوانب المختلفة، لكي تعبر عن المنهج الانساني السليم للحياة البشرية . غير ان أعداء الاسلام يروجوا إلى فكرة ضد القرآن الكريم والاسلام مفادها : أنه ليس في الاسلام اقتصاد، وأنه لم يتعرض القرآن الكريم لبحوث اقتصادية، وهذا يعتبر نقصا فيه، غير ان هذا الكلام غير صحيح، ويكشف عن جهل المتحدث به(القران الكريم)، فان التدبر في آيات القرآن الكريم وقوانين الاسلام يكشف لنا عن اقتصاد متكامل يحل المشكلة الاقتصادية الانسانية من أصلها[23]، ففي مجال أساس المشكلة الاقتصادية ،لا يعتبر الاسلام أن الاساس فيها – المشكلة–هو التناقض المستمر بين زيادة البشر ونقص الموارد الطبيعية –كما تقول الرأسمالية –ولا يعتبر الأساس فيها هو التعاكس بين قطاعي الانتاج والتوزيع –كما تقول الماركسية الاشتراكية –، بل يعتبر اساس المشكلة ومفتاح حلها هو الانسان، قال تعالي:

﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الأَنهَارَ وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[سورة ابراهيم: الاية 32-34] ويقرر الإسلام ثلاثة أنواع للملكية: عامة وخاصة وملكية الدولة، وهذه الأنواع كلها تعبر عن حالة طبيعية في الاقتصاد الاسلامي، لا كالرأسمالية التي تعتبر الملكية العامة شذوذا، ولا كالماركسية التي تعتبر الخاصة شذوذا، ومع هذا فان القرآن الكريم يعتبر ملكية الإنسان --علي اختلاف أنواعها – –ملكية اعتبارية، فالملكية الحقيقة هي لله تعالي، لقوله تعالي: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [سورة النور: الاية 42] ومادام الملك لله تعالي فانه قد كلفنا بحقوق معروفة في الشرع الاسلامي، ومن تلك الحقوق: الإنفاق في سبيل الله تعالي، لقوله تعالي: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمْ الظَّالِمُونَ ﴾[سورة البقرة: الاية 254] أن الإسلام يصبغ اقتصاده بصبغة واقعية تتلاءم مع طبيعة الإنسان ،فلا يأمره بترك الماديات مطلقا، ولا يأمره بترك الروحيات مطلقا[24]. في قوله تعالي: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنْ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة القصص: الاية 77] كذلك فأنه يؤطر اقتصاده بالأخلاق، وبتقدم المصلحة العامة علي المصلحة الخاصة ،ثم ان لدي الإسلام في مذهبه الاقتصادي موارد مالية يروي بها خزينته، وهي باختصار: الموارد الطبيعية من اراض وعيون وابار وغيرها من الموارد الطبيعية، الخمس، والزكاة والخراج، والجزية. وبعد هذا جاء الإسلام بقوانين اقتصادية تنظم الحياة الاجتماعية وتنعش الحركة الاقتصادية وتحل المشكلة الإنسانية.

ثانيا: المصدر الثاني السنة النبوية.

تعتبر السنة النبوية هي المصدر التفسيري للمصدر القرآني، لقوله تعالي : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[سورة النحل: الاية 44]، فالرسول الكريم هو أقدر الناس علي بيان القرآن الكريم لأنه أعلم الناس بمراد الله تعالي، فضلا عما يتصف به من صفات الرسالة التي تجعله معصوما من الخطأ في مجال الاجتهاد التشريعي

ومع ذلك تعتبر هي المصدر الأول لشرح وتفسير واستنباط الاحكام والتشريعات من القرآن الكريم كافة المجالات، فالسنة مفسرة شارحة للقرآن، كما انها في بعض الاحيان مفصلة متممة لبعض الاحكام في القرآن الكريم [25] .

ونظر للأهمية الكبرى للاقتصاد في جميع العصور، ولخطورة المشكلات الاقتصادية المستعصية التي تعاني منها مختلف دول العالم، فقد كان لابد من الرجوع إلى هدية سيدنا محمد عليه أفضل السلام في الجانب الاقتصادي للتعرف علي المنهجية النبوية في تحقيق اهدافها. يمكن القول ان السلوك الاقتصادي العام للبني الكريم، قد تبلور بشكل قوي مع بداية تأسيس الدولة في المدينة المنورة. ففور وصوله المدينة، بدأ ببناء المسجد الجامع للناس ثم المؤاخاة بين المهاجرين والانصار الأغنياء والفقراء وما ترتب على ذلك من تقاسم الثروات. ثم اقامة سوق للمسلمين. ثم تحديد حدود الدولة وعلاقتها مع الأخرين بعقد المعاهدات مع المتواجدين في المدينة من يهود وغيرهم. وبالإضافة إلى ذلك وضع النبي الكريم ضوابط وقواعد اقتصادية عامة، تضبط التعامل الاقتصادي في المجتمع، وتصلح للتطبيق في كل زمان ومكان مع عدم تحديد الكيفيات والاساليب وذلك تمكينا للمسلمين من الاجتهاد بما يناسب مع ظروف العصر الذي يعشون فيه.

ومكانة السنة في القرآن لا تخلو أن تكون مؤكدة لما ورد في القرآن او مبينة ومفسرة ومفصلة له، كتخصيص العام أو بيان المجمل او تقييد المطلق، وأحيانا قد تضيف السنة حكما جديدا لم يرد في القرآن الكريم، إلا ان من المؤكد ان هذه الاضافات مما يدخل تحت الأصول المقررة في القرآن من باب إلحاق الفروع بالأصول[26]. بعث الرسول الكريم والناس في جاهلية وفوضي في كل شيء، فعمل عليه السلام جاهدا على سد المنافذ على الفساد في المعاملات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وقد وجد بعض الفقهاء من خلال استقراء النصوص الشرعية، أن اسباب الفساد عامة، وفي المعاملات بشكل خاص تنحصر في أربعة أمور. هي الربا والغرر والشروط الفاسدة التي ترجع اليهما والسلع والانشطة المحرمة وقد شدد النبي الكريم في تطبيق اصلاحاته الاقتصادية بمنع واجتثاث هذه الامور الاربعة، من خلال النهي والوعيد والترغيب والترهيب واتباع كافة الاساليب التي تراعي خصائص النفس الإنسانية [27].

رابعا: النظام الاقتصادي والتكافل الاجتماعي في الإسلام.

نظم الإسلام نواحي الحياة كافة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ووضع لكل جانب منها نظاما محكما قويا متماسكا، لا يدانيه أي نظام في العالم، وكان أحد أنظمة التكامل الاجتماعي.

أن نظام التكامل الاجتماعي والمعيشي في الإسلام نظام رصين، راعي لحقوق المحتاجين من الفقراء واليتامى والأرامل والعجزة وغيرهم، فقد حارب الإسلام الفقر، والمرض والجهل، واستأصل جدور الفقر في المجتمع[28]. لان الاقتصاد الاسلامي فيه توازن بين الروح والمادة، حيث لا يفصل فيه بين القيم والمبادئ الاخلاقية والاقتصادية، حتى تتحقق مقاصد الشارع الحكيم، فرفاهية الافراد والمجتمعات الاجتماعية منها والمادية لا يمكن ان تتحقق بمعزل عن الدوافع العقدية والاخلاقية وآلياتهما. وهذا ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره. فالدوافع العقدية المتمثلة بمبدأ الاستخلاف، والايمان بأن المال مال الله تعالي، والايمان بأن الاعمار واجب. والدوافع الأخلاقية المتمثلة: بدافع الإيثار، ودافع الأخوة والمحبة. ودافع قضاء الحوائج، ودافع التعاون تمثل أثرهما:

اولا: في تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال آلياتهما في وجود مجتمع متكامل ومتضامن من تربطه روابط الاخوة والتعاون والمحافظة علي الأمن والاستقرار داخل الدولة، ومحاربة مشكلة الفقر والتفاوت بين الافراد.

ثانيا: آثارها الاقتصادية علي المستوي الجزئي بدعم تيار الاستهلاك الفردي حيث تزداد كمية الاستهلاك من السلع والخدمات، والمحصلة زيادة في الرفاهية الاقتصادية باعتبار أن كمية السلع والخدمات المستهلكة مقياسا الرفاهية[29].

يتطلع النظام الاقتصادي في الاسلام إلى تحقيق التكافل الاجتماعي بين افراد الأمة الاسلامية، في اطار تطلعه إلى تحقيق الغايات الكبرى التي حدّدتها الشريعة. ففي هذا النظام ثمة تركيز علي ضرورة التزام الافراد – حكاما او محكومين – بانتهاج مواقف معينة تنطلق من العقيدة الاسلامية لضمان حياة كريمة وفضلى في مناخ تحقيق الأمن والاستقرار. وبهذا فنحن امام شمولية التكامل الاجتماعي لمختلف نواحي الحياة المادية والمعنوية، شمولية تخضع لضوابط وقوانين يتعين علي الفرد والجماعة الخضوع لها وتطبيقها، ليس من

أجل حياة اقتصادية أفضل وحسب، وإنما أيضا ابتغاء رضوان الله تعالي . ولا شك أن سبل تجسيد هذه الوضعية، تنبعث أساسا من التمثل الروحي والعقلي لأصول الشريعة الاسلامية (الايمان والتقوى – المحبة والأخوة والإيثار – الرحمة والعفو والتسامح) كما تنبعث في الوقت ذاته من امتلاك الفرد والجماعة للثروة والموارد التي يجري توظيفها لتحقيق التكامل الاجتماعي علي اساس الرغبة الصادقة والارادة القوية لإنجاح هذا التوظيف، وبطبيعة الحال ان مسارات العمل في التكامل الاجتماعي في الاسلام تتعدد مشتملة علي الكسب الحلال بالعمل وسواه وعلي الزكاة والصدقات والانفاق الواجب والكفارات [30].

ومن هنا ينطلق النظام الاقتصادي من الحاجة إلى التكامل الاجتماعي لتحقيق العدالة في التوزيع الدخول والثروات ضمن معيار حد الكفاية لإخراج الافراد من حلقة الفقر، وقد ربط الاسلام بين السلوك الاجتماعي والاقتصادي، وان عمل الفرد يتكامل مع عمل الجماعة في اطار التكامل الاجتماعي، سواء عند انتفاعه وحيازته الاموال في الانتاج او التداول او المشاركة في التوزيع والاستهلاك، وقد عُني القرآن الكريم بالتكافل الاجتماعي ليكون نظاما لتربية روح الفرد وضميره وسلوكه، ونظاما لتكوين الاسرة وتنظيمها وتكافلها، ونظاما للعلاقات الاجتماعية، ونظاما للمعاملات المالية والعلاقات الاقتصادية التي تسود المجتمع الاسلامي . بهدف تحقيق العون المتبادل وليس كسب لربح فحسب[31]. لان التكامل مبدأ تأميني عالمي بفكر إسلامي يدعو إلى التراحم بين الأفراد، فمنهم من يفيض دخله عن حاجته، ومنهم من يغطي دخله حاجاته فقط، ومنهم من لا يكفي دخله لتغطية حاجاته، ومنهم من يكون عاجزا عن العمل، وبديهي ان الاسلام كفل الحلول المناسبة لمواجهة الفقر، بأسلوب واقعي يطرق أبواب الضمير لدي كل مؤمن.

الخاتمة:

وفي الختام نخرج بمجموعة من النقاط تكون بمثابة نتائج وهي كالآتي :

1 –الاقتصاد الاسلامي ليس مجرد احكام شرعية تولد لنا مجموعة مواقف اسلامية من المشاكل الاقتصادية المعاصرة، وانما هي جزء من نظرية اسلامية متكاملة تنبثق من تصور اعتقادي محدد المعالم والاهداف.

2-نظام الاقتصاد الاسلامي اسلوب اقتصادي معتمد علي الاسلام في استخدام الموارد من اجل توفير حاجات الناس، ويعرف نظام الاقتصاد الاسلامي بانه نظام مرتبط بالعقيدة والاخلاق الاسلامية، يحتوي على مجموعة من الارشادات التي تساهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي وتحديدا في مجالات الادخار والانفاق.

3- البحث عن الاقتصاد الاسلامي لا يختص به رجال الاقتصاد، وانما يختص به الفكر الاسلامي الذي يصنع التصور الاسلامي بشكله المتكامل.

4-لا تناقض التعاليم الاسلامية في المسالة الاقتصادية مع معطيات العلم المجرد، بل يستقي الاسلام من القوانين العلمية العديد من مفاهيمه ومقولاته، فيوظفها لصالح الفرد والمجتمع.

5-ان الشريعة الاسلامية تهدف إلى ضبط وتنظيم شؤون الفرد والمجتمع.

6-تعدّ الشريعة في ضوء تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، المحدّد الاول لماهية النظام الاقتصادي الاسلامي الذي تتعدد مكوناته وسماته، وتنوع أهدافه وغاياته.

7-كما يتميز النظام الاقتصادي الاسلامي عن النظم الاقتصادية الأخرى هو انه غني في المضامين والثبات في المنطلقات والشمولية في الرؤي. كيف وهذا النظام جاء اساسا من قبل رب العالمين سبحانه وتعالي.

8-ما يميز النظام الاقتصادي الاسلامي عن غيره من الأنظمة الاقتصادية الأخرى، انه قد اهتم بموضوع التكامل الاجتماعي وتطوير الاوقاف الاسلامية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة الفجوة التنموية في الخدمات التعلمية والاقتصادية في أطار التخفيف من مسؤوليات الدولة واشباع حاجيات المجتمع.

9- يعدّ الاقتصاد الاسلامج3،يبا من الواقع أي يهتم بطبيعة الحالة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة في الافراد، ولا يعتمد علي اية تقديرات أو خيالات غير حقيقية، كما هو الحال في الانظمة الاقتصادية الأخرى .

المراجع:

1-أنور الجندي : معلمة الاسلام ج1، القاهرة، دار الصحوة، 1989م،ط2، ص 648.

2-ابن القيم الجوزي: أعلام الموقعين عن رب العالمين ج3، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، دار الجبل، 1973م، ص3 .
3-ابن منظور: لسان العرب ج3، بيروت، دار صادر، 1300هـ، ط1، ص353.
4-حسن النجفي: القاموس الاقتصادي، بغداد، مطبعة الارادة المحلية، 1977م، ص 161 وما بعدها . وانظر ايضا ناصر محمد واصل، أسس ومبادئ النظام المالي والاقتصادي في التشريع، ابحاث ووقائع المؤتمر العام الثاني والعشرين .
5-ابوبكر الصديق عمر: مبادئ النظرية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1979م، ص 1-3.
6-محمود بابلي : الاقتصاد الاسلامي في ضوء الشريعة الاسلامية، الرياض، مطبعة المدينة المنورة، 1976م، ط2، ص12.
7-خالد الحمصي : الاقتصاد السياسي أسس ومبادئ، حلب، منشورات، جامعة حلب، 1995م، ص 12.
8-عبد الله الصعيدي : بعض المفاهيم الاساسية في الفكر الاقتصادي الوضعي والفكر الاسلامي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، القاهرة، 1994م، ص585.
9-احمد العسال وفتحي عبد الكريم: النظام الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، مكتبة وهبة،، 1405هـ، ط7، ص 17-18.
10-ابن القيم الجوزية : أعلام الموقعين عن رب العالمين، ص70.
11-خالد ابراهيم عربي : نظرات في الاقتصاد الاسلامي، طرابلس، منشورات جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، 1991م، ط1، ص14.
12- احمد العسال وفتحي عبد الكريم : النظام الاقتصادي في الاسلام، ص 19.
13-خالد ابراهيم عربي : نظرات في الاقتصاد الاسلامي، ص15.
14-المرجع السابق، ص 15 .
15-شوكت عليان : النظام الاقتصادي في الاسلام، بدون مكان نشر، مطبعة النرجس، 2000م ،ط1، ص22.

16-محمد فاروق النبهان: ابحاث في الاقتصاد الاسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت ،1988م، ص 13-14 .
17-المرجع السابق، ص 14.
18-المرجع السابق، ص16.
19- حسين عمر : مبادئ علم الاقتصاد المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد، القاهرة ،دار الفكر العربي، 1989م، ط7، ص11وما بعدها .
20-محمد فاروق النبهان : أبحاث في الاقتصاد الاسلامي، ص 21ز
21-محمد فاروق النبهان : نظام الحكم في الاسلام، جامعة الكويت، 1974م، ص 289-404.
22-المرجع السابق، 29-27.
23-محمد مبارك : نظام الاسلام الاقتصادي مبادئ وقواعد عامة، بيروت ،دار الفكر، 1972م، ص23.
24-المرجع السابق، ص23-24.
25-كمال توفيق حطاب: التعاليم الاقتصادية في السنة النبوية، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، 2007م، المقدمة .
26-محمد فاروق النبهان: ابحاث في الاقتصاد الاسلامي، ص 29.
27-كمال توفيق حطاب: التعاليم الاقتصادية في السنة النبوية، ص 11.
28-مجدي علي محمد: إثر الدوافع العقدية والاخلاقية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية في الاسلام، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، 2015م، مجلد 12، العدد 1.
29-المرجع السابق، ص24
30-خالد ابراهيم عربي: نظرات في الاقتصاد الاسلامي، ص 22.
31-اخلاص باقر النجار: دور التكامل الاجتماعي في الاقتصاد الاسلامي في تقليل التفاوت الطبقي، العراق، جامعة البصرة، 2016م، مقالة في دنيا الوطن .